الآراء الواردة
في الملحق تعبر عن وجهات
نظر كتابها

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2052) السنة الثامنة -الاربعاء (23) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

الـ25 من شباط

عامر القيسي

الخامس والعشرون من شباط الحالي ربما سيكون تأريخا لعلامة مفترق طرق بين ذهنية القيادة السياسية الحالية "حكومة وبرلماناً وأحزاباً سياسية ودينية " وبين الذهنية الجديدة للجماهير العراقية التي ايقنت ان الطريق الوحيد لحصولها على حقوقها المشروعة في حياة كريمة ، وفي محاربة الفساد الذي نخر جسد الدولة ، وفي ايقاف زحف القوى الظلامية في محاولاتها لتحويل العراق الى قندهار جديدة ، هو طريق التظاهر السلمي بالقوى الشعبية السليمة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ . وهي قوى راهنت الى حد قريب وقوى على صناديق الاقتراع باعتبارها الآلية الديمقراطية المثالية لتحقيق الاهداف والمصالح والوعود ، من خلال انتخاب القوى القادرة على تحقيق اهداف الناخبين .

الذي جرى في الدورة الانتخابية الاولى ان الوعود ذهبت مع الريح ، فكررت الجماهير قناعتها بصناديق الاقتراع ، وانتكست ثانية ليس من خلال وعود بددتها رياح الامتيازات ، ولكن بنسيان هذه الجماهير تماما على امل تذكرها في دورة انتخابية قادمة والصعود على اكتافها الى السلطة ومواقع القرار !

هذه اللعبة لن تنطلي بعد تأريخ الخامس والعشرين من شباط ، لان الطريق الذي ستختطه الجماهير للحصول على حقوقها لن يكون هذه المرّة صناديق الاقتراع القادمة ، وقد تمرنت الجماهير، في معظم محافظات البلاد، على هذا النمط من النضال السياسي الجماهيري العراقي ، وتلمست بوضوح وشفافية انواع الاستجابات الخجولة من الحكومة والبرلمان والاحزاب ، وهي استجابات لم ترتق الى طموح مطالب الجماهير ، جاءت بعضها ترقيعية والاخرى وجهت اهانة لانسانية العراقي عندما حاولت اسكاته بفتات الموائد العامرة !

ولكي يكون هذا التاريخ بمستوى ما تريده الجماهير ، علينا ان نحافظ على التظاهرات سلمية مائة في المائة ، وعدم الانجرار الى اية محاولات جر هذه الجماهير الى مصادمات ثانوية تطفئ وهج التظاهرة وتفتح الافواه المتربصة بها .. علينا ان نرصد المتسللين من البعثيين الصداميين والقاعدة والذين يريدون تشويه صورة التظاهرة واحتجاجاتها .. علينا ان نحافظ على مؤسسات الدولة ومصالح الناس الخاصة من أية محاولات عابثة للاعتداء عليها بحجة فلتان الاعصاب والاندفاعات غير المسؤولة .. علينا عدم استفزاز القوات الامنية "جيش وشرطة" لان فيها من "يشتري" استفزازاتنا ليعتدي علينا "دفاعا عن النفس" !! .. العراق ليس مصر أو تونس لذلك علينا ان نرفع شعارات متوازنة مطالبين فيها بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد و المفسدين واقصائهم من مواقع المسؤولية وافساح المجال للعناصر النظيفة كي تؤدي دورها في خدمة الناس .. علينا ان نرفع شعارات المطالبة بالحريات العامة التي تحاول ان تخنقها القوى المتخلفة والرجعية .. علينا المطالبة بالغاء قوانين الزمن الدكتاتوري وتشريع قوانين معاصرة ومتحضرة بديلا عنها .. علينا رفع شعارات تعديل قانون الانتخابات والدستور و الغاء سياسة المحاصصة السياسية والطائفية في توزيع المناصب ... علينا ان نرفع شعارات لتحسين حياتنا اليومية واطلاق طاقاتنا ومساهمتنا الفاعلة في بناء العراق الجديد .

وعلينا ايضا تقع مسؤولية حماية انفسنا وتظاهراتنا من محاولات استغلالها لاهداف سياسية رخيصة ، فنكون كمن يزرع ليحصد الآخرون الثمار .

ومن هنا نطالب من القوى الامنية التي ستكلف بحماية التظاهرة ان تتوقف نهائيا عن اي محاولة لاستخدام العنف ضد المتظاهرين وتنكيس البنادق امام الحقوق الدستورية لنا والتعامل مع اي خروقات بروح المهنية العالية ، وانتم قادرون على ذلك فلطالما وفرتم الأمن لمسيرات مليونية وسهرتم عليها مشكورين ، فمن سيتظاهر يوم الجمعة هو عراقي وواجبكم الدستوري حمايته وهو يطالب بحقوقه ...

ايها المتظاهرون ارفعوا اغصان الزيتون من اجل مسيرة السلام والحقوق ..

تأملات: لن نصمت ..
وبغداد ليست قندهار !

رضا الظاهر

تتخذ احتجاجات الناس المشروعة منحى تصاعدياً مفعماً بالدلالات العميقة، ومن بينها أنها تتسم بشمولها مختلف مناطق البلاد حتى الأكثر أماناً واستقراراً. ويتجلى فيها بروز القضايا المطلبية والاجتماعية وصياغتها في شعارات واضحة تحظى بما يشبه الاجماع الوطني، مما ينبئ بفتح آفاق وتحويل ما يبدو مجرد أزمات محدودة معزولة ذات طابع فئوي أو مناطقي الى طابع تحرك شامل. وهو ما ينطوي على إمكانية تطور حركة شعبية لتحقيق المطالب العادلة.

ومن نافل القول إن الاحتجاجات هي أحد تجليات الأزمة الشاملة في البلاد، فضلاً عن أزمة الحكم التي تعمقت خصوصاً منذ الانتخابات الأخيرة، وما تزال فصولها تتوالى على نحو يجسد عجز الحكام عن ايجاد حلول للأزمات حتى وفق قاعدة المحاصصات التي يتمسكون بها.

ولا ريب أن من بين ما منح هذه الحركة زخماً أعظم هو تأثير الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الظافرة في تونس ومصر، حيث اهتزت عروش وسقطت أنظمة كانت حتى وقت قريب تعتبر من بين أكثر الأنظمة استقراراً.

ومن الجلي أنها، وإن كانت في بداية خطواتها الأولى، تتجاوز في مجرى تطورها، عوامل الضعف والفشل التي شابت احتجاجات سابقة حتى الآن. فهي تتخطى الانقسامات الطائفية والاثنية والمناطقية، لتكون، بالتالي، أكثر قدرة على مواجهة التحديات والوقوف بوجه مساعي القوى المتنفذة المرتعبة من هذه التحركات والمتوجهة الى احتوائها وتدجينها عبر تقديم بعض التنازلات المؤقتة أو الاستجابة الجزئية لبعض المطالب. ومن المنتظر أن يجعلها هذا التجاوز قادرة، تدريجياً، على طرح بدائل للخروج من الأزمة الراهنة بصيغة مشروع وطني شامل وجذري.

وليس من المبالغة القول إن هذا الوضع المشحون والمتفجر يقدم فرصاً للتغيير، الأمر الذي يضع على عاتق الديمقراطيين خصوصاً مهمة صياغة رؤية سليمة وملهمة، وتعبئة هذه الحركة بالاعتماد، أساساً، على القوى الحية للمجتمع، وفي طليعتها الشباب التواقون الى التغيير الحقيقي الجذري.

وهناك، من ناحية أخرى، مخاطر جدية تتمثل في المساعي الرامية الى حرف هذه الحركات الاحتجاجية، العفوية في أحيان غير قليلة، عن أهدافها، بمحاولات مكشوفة ومستترة ترمي الى إجهاضها عبر توظيفها لغايات سياسية ضيقة، وتصفية حسابات وإعادة اقتسام الغنائم وكراسي الحكم في المحافظات والمركز، وركوب موجة الاحتجاجات الشعبية عبر طرح الشعارات الشعبوية ودغدغة واستثمار المشاعر الدينية والطائفية وتسييسها لتشتيت طاقات وجهود هذه الحركة. ويجري كل هذا في إطار صراعات تصب في المعركة ذاتها الدائرة بين القوى المتنفذة على السلطة والثروة والامتيازات.

غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الحركة ستحقق أهدافها بضربة واحدة، فأمامها شوط طويل يتعين أن تقطعه قبل الوصول الى غاياتها السامية، عبر نضالات متدرجة متصاعدة لا أن ترفع سقف التوقعات دفعة واحدة، مما يمكن أن يصيب هذه الحركة وقواها بالاحباط في حال التعرض الى مصاعب. ولكن يتعين، أيضاً، القول، بثقة، أن لا سبيل آخر سوى سبيل التحدي ومواصلة الاحتجاجات ورفع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي والايمان العميق بعدالة المطالب المشروعة.

ولابد من كشف زيف الوعود التي تقدمها بعض القوى السياسية ونفاقها وتملقها لهذه الحركة، في الوقت الذي تحتل موقعاً متنفذاً في الحكم، وتنتفع من الامتيازات التي حققتها جراء ذلك.

وتكشف التراجعات والتنازلات التي قدمها الحكام سواء في ما يتعلق بتقليص رواتب ومخصصات "الكبار" وتحسين مفردات البطاقة التموينية وإلغاء صفقة طائرات عسكرية أميركية، الى جانب الاجتماعات الطارئة مع مجالس الحكم المحلي في المحافظات، وانطلاق أصوات البعض المزايدة في البرلمان، تكشف مدى هشاشة الحكم وعجزه عن حل المعضلات المستعصية، مثلما تفضح النفاق والتضليل من جانب "سياسيين" أدمنوا هذا السلوك، واللجوء، بالتالي، الى حلول ترقيعية تسكينية مؤقتة لاحتواء موجة الغضب الشعبي المتصاعدة. ومن المؤكد أن مثل هذه العقلية القاصرة في التعامل مع الأحداث مرتبطة بمنهجية المحاصصات السائدة في الحكم، وهي أم البلايا.

إن على الشباب والقوى الديمقراطية التركيز على المطالب الواقعية المشروعة، وبينها تلك التي طرحت في احتجاج ساحة التحرير يوم ١٤ شباط الحالي، وعدم الانجرار الى مساعي جهات عديدة وبأساليب خبيثة مختلفة، هادفة الى اجهاض الاحتجاجات، وتوفير تبريرات لمن يريدون ايقاف ما يرعبهم من تحرك شعبي.

× × ×

من كان يعتقد أن العراق في مأمن من رياح التغيير بسبب ما يسمى بالتحولات "الديمقراطية" يكتشف اليوم مدى أوهامه. فالتحولات التي جرت منذ "التغيير" بوسيلة الحرب والاحتلال لم تحقق البديل الديمقراطي الحقيقي المنشود، بل انتهت بالبلاد الى فريسة يتناهبها "المحررون" و"المقررون"، بينما تطحن رحى المآسي الملايين.

الناس لن يصمتوا، وبغداد لن تكون قندهار !

ستبدد شموع الشباب المحتجين، رافعي رايات ائتلاف السخط والأمل، ظلمات من يستهينون بمعاناة المحرومين، ويتوهمون أن الشعب خانع وأن كل شيء قد استقام لهم في واقع يؤبّد وجودهم وامتيازاتهم.

صباح الخير أيها الشباب .. يا من بكم يليق المجد ناهضاً مع الينابيع التي تتفجر غضباً والرايات التي تمضي الى الضفاف .. ما أسكتَ الرصاص يوماً أصواتاً عادلة !

التيار الديمقراطي العراقي بين الشك واليقين

د. صادق إطيمش

الأفكار التي طرحها بعض الأصدقاء من أنصار التوجه الديمقراطي والداعين لسيادته في وطننا ، كردود فعل على المحاولات الجارية الآن لتفعيل هذا التيار داخل الوطن وجمع قواه التي ظلت مشتتة لحد الآن ، جاءت متباينة في مضامينها التي تقلبت بين الشك في إمكانية نجاح عمل كهذا تحت ظروف تفشي المحاور المختلفة والمتخلفة التي أفرزتها الساحة السياسية العراقية في السنين السبع ونيف التي تلت سقوط الدكتاتورية ، وبين الأمل بإدراك قوى هذا التيار ، بعد هذه السنين العجاف ، لصعوبة المهمة التي تنوي الإضطلاع بها حقاً وتعمل على تحقيق أهدافها على ربوع وطننا ولخير أهله .

كما ان هذه الأفكار ، التي لا يشك أحد في إخلاص طارحيها للنهج الديمقراطي ، شملت أيضاً محاولات جمع شمل القوى الديمقراطية في تيار موحد خارج الوطن ، والتي تجلت بشكل اساسي من خلال الإعلان عن تشكيل التيار الديمقراطي العراقي في ألمانيا في الحادي عشر من كانون الأول لعام ٢٠١٠ في العاصمة الألمانية برلين .

لا نريد هنا مناقشة هذه الأفكار ، لاسيما وإننا على قناعة بأنها أفكار مخلصة للنهج الديمقراطي ، بقدر ما نسعى إلى الإستعانة بها لطرح أفكار أخرى تصب في هذا النهج ايضاً . وقد يؤدي تلاقح الأفكار هذا إلى بناء القاعدة المشتركة لجمع القوى الديمقراطية المخلصة عليها بغية الإنطلاق منها نحو عراق جديد حقاً لا مكان فيه للأحقاد الطائفية وقوى الإرهاب الظلامية والتعصب القومي الشوفيني والتسلط الدكتاتوري .

في مقدمة هذه الأفكار يبرز التساؤل المتعلق بالشك بإستقلالية هذا التيار ، حيث يقود هذا الشك إلى طرح فكرة الإرتباط الحزبي التي تتبلور كتحصيل حاصل ونتيجة منطقية لهذا الشك . إن هذا التساؤل مشروع فعلاً ومن الضروري طرحه من قبَل كل إنسان يسعى بإخلاص لأن يعلو صوت الديمقراطية الحقة في وطننا . وعلى نفس المستوى من الأهمية ينبغي طرح الفكرة المقابلة والداعية إلى مناقشة الأفكار التي جاءت في مختلف البيانات الصادرة عن تجمعات التيار الديمقراطي التي عُقدت في أغلب المحافظات العراقية ، وفي وثائق المؤتمر التأسيسي لهذا التيار في ألمانيا كأول تجمع من نوعه يتم خارج الوطن .

لنطرح الأمور هنا بكل صراحة ووضوح . فالنهج الديمقراطي بحاجة ماسة إلى التأكيد على كل ما يعزز صلة العاملين على بلورته ونشره بين اوساط الجماهير الشعبية في وطننا ، وما الصراحة في طرح الأفكار والجدية في مناقشتها دون التشبث بالأحكام المسبقة إلا واحداً من العوامل الهامة في مثل هذا العمل المشترك بين القوى المختلفة المنضوية تحته .

حين مراجعة الوثائق الصادرة عن القوى السياسية والتنظيمات الإجتماعية والشخصيات الوطنية التي دعت إلى بلورة هذا التيار داخل الوطن وساهمت بعدئذ بتأسيسه في كثير من المحافظات العراقية سنجد تأكيدها على عدة أمور أساسية للعمل المشترك منها :

أولاً : إن هذا التيار لا يشكل حزباً جديداً يضاف إلى مئات الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية المنتشرة على الساحة السياسية العراقية اليوم .

ثانياً : لقد أكدت هذه الوثائق ايضاً عدم سعي التيار إلى إختزال أي تجمع أو حزب أو منظمة ترغب بالعمل ضمن هذا التيار بعد توفر القناعة بالبرنامج الحالي المطروح له .

ثالثاً : وهذا يقودنا إلى تأكيد هذه الوثائق على ترحيبها بكل المؤمنين بتفعيل النهج الديمقراطي أحزاباً ومنظمات وأفراداً ضمن تيار لا يرتبط بحزب معين ولا يسعى لأن يكون البديل عن حزب أو تنظيم معين .

رابعاً : كما جرى التاكيد من قبل جميع القوى المشاركة في التيار الديمقراطي والتي إختلفت في إنتماءاتها السياسية على إستقلالية هذا التيار ، وإن ما يجمع العاملين فيه هو القناعة بالنهج الديمقراطي وضرورة طرحه على الساحة السياسية العراقية كبديل للنهج الطائفي العنصري العشائري السائد الآن عليها .

وهنا يجب التأكيد على مصطلح " البديل " الذي قد يعتبره البعض نقيضاً لما ورد أعلاه حول عدم توجه التيار الديمقراطي لإختزال أي حزب أو أية منظمة فنقول ، إن البديل هنا يعني التوجه الديمقراطي الذي تمارسه القوى المختلفة المنضوية تحته كبديل عن التوجه السائد الآن على الساحة السياسية العراقية الذي تمارسه مختلف الأحزاب والتيارات المساهمة فيه منذ أكثر من سبع سنوات .

أما بالنسبة للتيار الديمقراطي الذي تَشَكَل في ألمانيا مؤخراً فإن النزوع إلى الإستقلالية في العمل وعدم الإنجرار وراء اي تنظيم حزبي والتاكيد على وجوب إلتزام القوى العاملة فيه بالبرنامج المطروح من قِبَل هذا التيار نفسه ، أخذت حيزاً لا يستهان به من وثائق هذا التجمع . ولا يسعنا هنا إلا أن نرجوا ممن يشك في هذا الأمر ان يراجع بدقة هذه الوثائق المنشورة على صفحات الإنترنت ليتأكد من هذا الطرح . كما وأن العاملين في لجنة تنسيق التيار في ألمانيا على إستعداد تام لتزويد الراغبين بها شخصياً .

الظاهر إن كل ذلك لا يمكنه أن يزيل بعض الأحكام المسبقة التي إنطلق منها بعض الأصدقاء الذين ناقشوا نشوء هذا التيار في ألمانيا وتساءلوا ، بحق ، عن معطيات عمله . وإذا عدنا إلى موضوع الصراحة والوضوح ، فإن هؤلاء الأصدقاء يسعون إلى تأكيد أحكامهم المسبقة عن هذا التيار داخل الوطن وخارجه وذلك من خلال ربطه بالحزب الشيوعي العراقي . لا ادري لماذا هذا الربط بالحزب الشيوعي العراقي فقط وليس بأي حزب أو تجمع آخر من القوى التي تعمل الآن فعلاً وبنشاط ملحوظ ضمن هذا التيار داخل وخارج الوطن . إن الإصرار على هذا الربط ، بعكس ما جاءت به الوثائق المطروحة من قبل التيار ، يشير إلى أمور هامة منها :

أولاً : إن القوى الغير منتمية إلى الحزب الشيوعي العراقي في هذا التيار لم تعي ، حسب طروحات التشكيك باستقلالية التيار هذه ، ماهية العمل الذي إنخرطت به طوعاً ودون أية ضغوطات من أحد وإنها وضعت نفسها طواعية كواجهة للحزب الشيوعي العراقي . وهذا ما يخالف الواقع تماماً ، إذ لم ولن يسع أي تنظيم مهما كان صغيراً لأن يكون وبرضاه واجهة لتنظيم أو حزب آخر ، لاسيما إذا ما علمنا باختلاف التوجهات المبدئية والفكرية والفلسفية لقوى هذا التيار . وهذا ما ينطبق تماماً ايضاً على كل الشخصيات الوطنية المستقلة التي تبنت مشروع التيار الديمقراطي العراقي وتساهم بجد في إنجاحه كجزء من نشاطها الوطني.

ثانياً : طروحات التشكيك باستقلالية التيار الديمقراطي العراقي عن أي حزب ، وخاصة عن الحزب الشيوعي العراقي ، تثير الشك أيضاً حول صلاحية التوجه الديمقراطي المبني على الأسس الديمقراطية فعلاً وقدرته لأن يشكل قاعدة عريضة تجتمع عليها القوى المؤمنة بهذا التوجه، وتملك القدرة البشرية والتنظيمية على إنجاز المهام الديمقراطية على الساحة السياسية العراقية . إن مثل هذا الطرح يعمل ، وبدون قصد مسبق ، على إطالة تشتت التيار الديمقراطي وتأجيل فاعليته .

ثالثاً : قد يكون من الجائز جداً أن يكون بعض الشيوعيين العراقيين من العناصر النشطة إلى جانب العناصر الأخرى العاملة ضمن التيار الديمقراطي العراقي . إن هذا لا يعني البتة على أن هؤلاء يسعون لفرض الهيمنة على هذا التيار وجعله واجهة من واجهات الحزب الشيوعي العراقي . إن مثل هذا الطرح الغير مُبرَر يستهين بكل القوى الأخرى العاملة في التيار وبنشاط ملحوظ أيضاً ، ولا ياخذ بنظر الإعتبار حرصها على إستقلاليتها التي أكدت عليها قبل إتخاذها قرارها بالعمل على تفعيل النهج الديمقراطي وليس برنامج الحزب الشيوعي العراقي .

رابعاً : بما أن التيار الديمقراطي يشكل تجمعاً للقوى المؤمنة بالديمقراطية فإنه مفتوح أمام كل هذه القوى مهما إختلفت إنتماءاتها السياسية التي تصب حقاً في هذا المنهج . وعلى هذا الأساس فإن العمل داخل التيار الديمقراطي والإلتزام ببرنامجه لا يعني بأي حال من الأحوال وجوب تخلي العاملين فيه عن تنظيماتهم الحزبية .

إنطلاقاً من هذا الواقع يمكن لكل الأصدقاء المقتنعين بضرورة تفعيل النهج الديمقراطي في وطننا أن يتأكدوا بانفسهم من كل هذه الأطروحات وذلك من خلال العمل ، ولو على سبيل التجربة ، مع تنظيمات التيار الديمقراطي داخل الوطن وخارجه ليتأكدوا بانفسهم من صواب هذا الطرح أو بطلانه . أما إذا إعتبر بعض الأصدقاء ، خاصة في ألمانيا ، بان هذه الدعوة جاءت متأخرة ، فإن جوابنا على ذلك هو أن المؤتمر التأسيسي لم ينته في إجتماعه الأول من إقرار كل فقرات المنهاج المطروح للنقاش ، وإن بعض الأصدقاء من الهيئة التحضيرية لم يستطيعوا من المساهمة في المؤتمر التأسيسي لأسباب شخصية ، وهم من الشخصيات الوطنية المعروفة ومن المشاركين الفعليين في تفعيل هذا التيار في ألمانيا ، إن كل ذلك يعني أن التيار لا زال في دور التشكيل ولم يمر على البدء بهذه المحاولة إلا بعض الأسابيع القليلة جداً ، ولا أعتقد بأن مرور وقت كهذا يمكن إعتباره متأخراً لمن يرغب المساهمة فعلاً في عمل كهذا .

أما الأصدقاء المشككون بجدوى عمل كهذا ، داخل الوطن خاصة ، وذلك بسبب إنتشار أفكار التخلف والظلام التي تبناها قوى الإسلام السياسي وكل التنظيمات التي ساهمت من خلاله بنشر الإرهاب والفوضى والفساد والتزوير وسرقة المال العام وانتهاك حقوق المواطن العراقي وتغييب الهوية العراقية واختفاء الخدمات على مختلف المستويات وارتداد التعليم وهبوطه إلى المستويات البدائية والهجوم على الثقافة ورموزها ومجالات نشاطها والكثير الكثير من الآلام والمآسي التي يمر بها وطننا اليوم ومنذ أكثر من سبع سنوات ، إضافة إلى ما عاناه في العقود الأربعة الماضية من تاريخه إبان الحكم الدكتاتوري المنهار، فإننا نذكرهم بالحكمة القائلة : بأن سفرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة . كما ان الإصرار على البدء بالعمل ، وكل بداية صعبة ، تنطلق من المبادئ الدينية والإجتماعية التي سبق وان تربينا عليها والتي تؤكد على العمل وعدم الخنوع للواقع المرير وعدم تجاهل سلبياته على الوطن والمجتمع . قد تشوب هذا العمل بعض الهفوات أو الإنتكاسات ، إلا أن ذلك يجب أن لا يشكل عائقاً أمام الإصرار على العمل ، وهذا هو اقل ما يمكن ألإيفاء به لوطننا وشعبنا .

إنها دعوة مخلصة لكل المؤمنين بالديمقراطية حقاً وفعلاً لا قولاً ودجلاً ، كما نلاحظه اليوم على الساحة السياسية العراقية ، أن يجربوا ، ولو لمرة واحدة ويكتشفوا بأنفسهم كيف يجري العمل ضمن تجمعات هذا التيار الديمقراطي داخل الوطن وخارجه ، ويتركوا ولو لفترة قصيرة كل الأحكام المسبقة عن أي نشاط من هذا القبيل . إننا نتوجه إلى الأصدقاء الديمقراطيين الذين يتخذون الآن موقف الشك من عمل واستقلالية وضرورة التيار الديمقراطي أن يتواصلوا مع أصدقاءهم بروح من الثقة بين كل الديمقراطيين العراقيين للسير سوية نحو بناء الصرح الديمقراطي العراقي الذي لا يمكنه الإستغناء عن أي مخلص يستطيع أن يساهم بوضع لبناته الأولى

بين لانغ والزيدي..

يوسف المحمداوي

تعودنا في سلطة اللانظام السابق على التعايش والتعامل مكرهين بمفردات حياة الممنوع،وما أكثرها في ظل سياسة الطاغية.السفر مثلا خارج البلد كان بمثابة الحلم العصي وأمنية طمرتها قوانين الممنوع في مقابر الأماني إبان عقود المحنة التي عشناها آنذاك، لكن بعد ان حبانا الله بنعمة التغيير،وجدنا حرية السفرفتحت أبوابها على مصراعيها للجميع من غير استثناء بعد ان كفل الدستور تشريعها خارج أطر المحاصصة و التوافق والمفاضلة.

ثمار نعمة السفر تذوقتها بحلوها ومرها وفي بلدان عدة ،وكانت أجملها رحلتي إلى باريس،بعد ان وجدت نفسي في يوم حزيراني الملامح أطوف زائرا معالم مدينة النور،كل شيء فيها مضيء الا انا،لأني أدمنت المقارنة بما وجدته ورأيته هناك،وبين ما تبقى من أطلال لعاصمتي أو مصيبتي،لأفرق فكلاهما يدفعاني للبكاء،ومع التباين الذي لا أجيد تحديد نسبته لسعته بين المدينتين،كنت أهادن نفسي قائلا(كلنا كالقمرله جانب مظلم)،ومن سوء حظي اني كنت هناك في يوم الموسيقى العالمي،الذي يسميه الباريسيون عيد الموسيقى ،كنت اشعر بحلم لا تستوعبه مخيلتي وأنا أعيش تلك الأجواء ،الكرة الارضية كلها اجتمعت هناك وقررت الفرح حتى الصباح،الشوارع،الساحات،الحدائق،ن اهيك عن المسارح والقاعات ودور السينما التي أعدت سلفا لاستيعاب المحتفلين بهذا اليوم،حشود راقصة،من آسيا،أف ريقيا،أوروبا،الأمريكيتين،استراليا،كلها تتمايل طربا على الانغام الشرقية والغربية،سود كوقائعنا يعطرون باريس برائحة المسك،بيض كثوراتنا يتعاشقون معهم على إيقاعات الإنسانية،نعم وجدت ملامح لمحاصصة واضحة هناك!،وذلك من خلال تسابق الفرق الموسيقية على تقديم فولكلور بلدانها بأبهى ما يكون.

في الشانزليه،تحت برج ايفل وفوقه،على ضفاف السين،كاتدرائية نوتردام،الرئيس ساركوزي يفتح ابواب قصر الأليزيه للمحتفلين ،وهنا ألتفت صوب بغداد،مستذكرا وأنا كدمعة تدور بدوامة الفرح حواري مع احد المسؤولين،حين سألته عن الموسيقى التي يستمع إليها والأغاني التي يفضلها،ردعلي بعصبية واضحة(شنو..!ليس من سلوكيتي سماع الموسيقى!)، تذكرت وقلت نحن شعب جبلنا على الحزن ولايحق لنا مثل هذه الممارسات التي تنم عن الفرح ،لكونها مظاهر لا تمت لتقاليدنا بصلة!

الكنائس فتحت أبوابها أيضاً وأوقدت شموع الفرح ابتهاجا بالعيد،لتصبح باريس كلها بمثابة مسارح آنية وإنسانية للفرح المجاني، وهنا تذكرت افتتاح احدى محافظاتنا مسرحاً تابعاً للنشاط المدرسي،وأثناء الافتتاح جاهر احد المسؤولين بما يضمر وهو ينظر الى المسرح(الله...الله كم يصلح مغسلا للموتى)،وأنا أعطيه الحق!،بعد ان اصبح الموت مصدر رزق كبير،حتى بات العاملون في حقله من المنافسين الأشداء بثرائهم لطبقة المسؤولين الجدد.

وأنا أعيش حالة الذهول بين واقع خيال،وخيال واقع في مدينة اقل مايقال عنها(زرها ومت)،جرني الفضول الى مشهد رجل كان يشارك المحتفلين فرحهم بالعيد،وهم يقدمون له الورود ويحتضنونه بالقبل والابتسامات،وحين سألت عنه قيل لي انه وزير الثقافة الفرنسي السابق جانغ لانغ الذي أسس في عام١٩٨٢ لهذا العيد ليكون الحادي والعشرون من كل عام يوما للموسيقى،لينتقل من باريس الى اكثر من ١٧٠عاصمة ومدينة عالمية من ضمنها مدينة اربيل التي انضمت مؤخرا، وبديهيا كنت اقول مع نفسي يستحق (جانغ لانغ) كل هذا التبجيل والاحترام ،وبديهيا سيستحقه الحاج كامل الزيدي !لو أنه سمح لبغداد بالانضمام لعواصم العالم للاحتفال بالعيد،ولكن الرجل لايستطيع ان يفعلها ،لانه هومن اغلق القاعات والفنادق والنوادي الاجتماعية،ومنع ممارسة مظاهر الفرح في العاصمة،وبالتالي لا يستطيع ان ينهى عن امر ويأتي مثله كما قيل ،ولو افترضنا ان الزيدي وبعد نهاية خدمته التقى بعوائل المسيحيين والايزيديين الذين حرمهم من العمل في تلك المرافق،ماذا سيقول لضحاياه؟،وهل سيشاركهم العوزوالحزن،كما شارك لانغ ضحاياه بالفرح؟

يفترض المفكر العظيم الذي رفض اسمه:ان الزيدي سيقول لهم ان المادة(٤٦) من الدستورتقول(لا يمكن تقييد ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في الدستور إلا بقانون)،وأنا شرعت هذا القانون بالحكم الشرعي الذي يقول(لا إكراه في الدين)!.

كم كنت أتمنى على الكتّاب العرب ألا يسارعوا بإطلاق الأحكام على ما يجري من أحداث في مصر العربية.. وكم كنت أتمنى على الفضائيات العربية أن تكون أكثر هدوءًا ورزانة، وخصوصا تلك التي تلاحق الأحداث الحية وتطوراتها.. وكم كنت أتمنى على عشرات الصحف أن تكون أكثر تحرّياً للحقائق، وألا يسرق هذا من ذاك.. وكم كنت أتمنى أن يكون الإعلام العربي مستقلاً وشفافاً، وألا يكون مجرد أداة تحريضية على الفوضى.. وكم كنت أتمنى على بعض المحطات التلفزيونية أن تعرف كيف تختار ضيوفها ليل نهار، فقد وجدنا أناساً لم نسمع بأسمائهم من قبل، كي تطلق عليهم صفة «خبير استراتيجي".

التغيير بعيدا عن أجندة الفوضى

أ.د. سيّار الجَميل

وكم تمنيت أن يبقى الإعلام العربي نفسه واسطة لنقل الأحداث وما يجري على الأرض، من دون إلقاء تهم، أو عرض إساءات، أو التشجيع على أعمال النهب والسلب والحرق.. كم تمنيت على نخب من الكتّاب والسياسيين العرب، أن يقللوا كثيرا من استخدام البذاءات والتجريح والتهريج والسب والقذف، والكفّ عن استخدام لغة أولاد الشوارع!

كم كنت أتمنى أن يكون الإنسان أكثر عقلانية وهدوءًا، سواء في إدارة الأزمة، أم في معالجة موضوعات ساخنة تجري على الأرض! كم كنت أتمنى ألا تصبح وسائل الإعلام الحديثة، مجالاً رحباً لأناس يعتبرون أنفسهم أبطالا في كشف المستور، وما كانوا كذلك قبل يوم واحد من اندلاع شرارة الأحداث، حتى غدوا اليوم يصنّفون أنفسهم بـ «صنّاع التاريخ».. ما كنت أعرف كم هو حجم المنافقين كبيرا في مجتمعاتنا العربية، فهم يميلون بأهوائهم حيثما مالت مصالحهم الشخصية.. وهم مع الأقوى دوما!

إن التغيير الذي طالب به كل العقلاء منذ سنوات، ووقف ضده المتحجرون والمنافقون والمتخلفون.. هو غير الثورة الشعبية التي فوجئ بها الجميع.. لم يكن أحد ينادي بالثورة، بل كان هناك من ينادي بالإصلاح، وهناك من كان ينادي بقلب نظام الحكم! وكل الملايين اليوم تنادي بالمطلب الثاني، من دون أن يذكرنا أحد بالإصلاح والتغيير..

نسأل هؤلاء الذين نصّبوا أنفسهم خبراء استراتيجيين على الفضائيات التي تحمل أجندات أو إيديولوجيات معينة: هل قدموا برنامجا واحدا يمكن أن يكون بديلا لمن يرحل؟ وهل قدموا معالجات لما يمكن أن يؤسس عليه بعد زوال أو رحيل من يدعون لرحيله؟ لماذا عمدوا ويعمدون دوما إلى خلط الأوراق، فلا نعرف ماذا يريدون؟ إذا كان أي شعب من الشعوب يثور سلميا، فلماذا تتم التعبئة الإعلامية من أجل أن تغدو الصفحة دموية، والآليات فوضوية، والعمليات وحشية؟ بل والتأسيس على نشر الرعب والترويج له! لماذا اندفع الكثيرون عبر وسائل الإعلام كي يتحدثوا ويثرثروا، فلا هم منظرون أو فلاسفة أو حكماء.. ولا هم خطباء وطنيون، أو ساسة عقلانيون.. إنهم يهذرون ويخلطون، وإن انتهوا لم نجد من يستمع إليهم إلا وهو ضائع مع الضائعين! أتأمل هذيان هذا «الخبير الاستراتيجي» أو مخادعات ذاك «المحلل السياسي»، فلا أجد شيئاً يمكن أن يقدّم معنى ومشورة أو معرفة ومعالجة..

ليس المهم أن يتكلم أمثال هؤلاء باسم أية حركة جماهيرية أو ثورة شعبية.. كيلا يخدعوا الناس، كونهم من الناطقين باسمها.. وليس المهم أن يقطف بعض القياديين في المعارضة ثمار المناضلين الحقيقيين على الأرض! ولا أن يركب الموجة أي تيار سياسي أو فكري ليكون واجهة مخربة لمن بيده مقاليد البلاد، ولمن خرج معارضا إلى الشارع! ليس المهم خلط الشعارات المعلنة كي لا تفقد مصداقية الحركة أمام الناس.. وليس المهم أن تجد نفسك وسط أناس لا يعرفون إلا التدمير وصنع الخراب.. المهم أساسا أن تمتلك الوعي وتطالب بتغيير الدساتير المهترئة، وتقف ضد الانتخابات المزوّرة..

إن من الخطيئة أن تضيع أعراف المواطنة من أجل شهوة السلطة أو تبديل السلطة! من الجرم أن تؤذي مؤسسات بلدك وأنت تريد استئصال الطفيليين المارقين من أصحاب الملايين! من الغباء أن تصنع الفوضى في لحظات زمنية معينة، لتهدم بناء طال عمره أكثر من نصف قرن! من الشناعة أن تستورد الرأي، وتعمل بمشورة منظمات وسلطات وحكومات تقع خارج حدود بلادك! ومن المعيب جدا أن تتدخل دول معينة في شؤون دولة أخرى وقت الأزمات لخلق فتنة، أو إثارة عاصفة، أو سحق نظام.. وقد رأينا كم هي التدخلات الخارجية سافرة، ليس من أجل تغيير نظام حكم، بل لتصدير عوامل النكبة المباشرة بترويج مبادئ هدامة معينة!

إن الثورة من أجل التغيير، وهي ليست مجرد حركة لتبديل نظام حكم وقطف رؤوس.. بل إنها ظاهرة تحمل برنامج تغيير حقيقي في التفكير والبناء، تقف من ورائها حركة فكرية وطنية مستنيرة..

إن الانتصار لا يسجل بسفح دماء، أو نهب أموال، أو حرق مؤسسات.. بل بتسجيل جملة راسخة من المعاني التاريخية التي تستمر لحقبة معينة من السنين! إن الانتصار لا يعني شيئا يذكر إن بقيت العلاقات نفسها، والمصالح ذاتها، والتخلف يجترّ صفحاته.. إن الخشية أيضا، أن تأكل الثورة أبناءها.. وأن تضيع وتختطف من قبل فئات محددة أو قوى معينة، كانت ولم تزل تنتظر اللحظة المناسبة لتقفز وتقبض على ما تريده من ثمار تاريخية، ناضل من أجلها شعب بأسره!

أحلام العراقيين وطموحاتهم

جاسم العايف

بعد سنوات على سقوط نظام صدام، فان الوقائع اليومية تكشف الدمار الواسع الذي لحق بالعراقيين، حيث قتل منهم الكثير والرقم يزداد يوميا ، كما تم تشريد الآلاف عن مدنهم وقراهم ومساكنهم ومزارعهم ووظائفهم بشكل جعل ما حدث لهم يتطابق ونمط التطهير العرقي، وهو من افضع أنواع الجرائم التي مرت على العراق قسوة و ظلامية و تعاسة، وأقيمت لهم معسكرات بصفتهم (لاجئين عراقيين) مهملين في عراقهم، وما هو مثير للأسى والمرارة والوجع والسخرية في هذه (الكوميديا السوداء)أن يتواجد ويتجاور ويتساكن في هذه الـ(معسكرات) كل أنواع الطيف الاجتماعي العراقي ، مسالمين متآخين مقهورين مشردين ، دون استثناء وتمييز بينهم، وأن بعضهم وعلى رغم قساوة الظروف المحيطة بهم قد دخل في مشاريع حياتية والعمل على (المصاهرة) بعد شيء من استقرار الأمن وعودتهم لمدنهم وحياتهم السابقة ، تجسيدا لسلوك متوارث وقيم اجتماعية شعبية، يتميز بها العراقي. وثمة مَنْ غادر العراق مقهورا نحو دول الجوار التي بدأت تضيق بهم وتضيق عليهم. جرى ذلك ويجري غيره وما هو افضع منه عبر قتل ومطاردة الكفاءات العراقية، وتصفيات يومية (مذهبية-طائفية) تعود لتاريخ وأزمنة الصراع التركي-الفارسي على الأرض العراقية ، مع تدمير شامل للمنشآت الرسمية والمساكن والبنى التحتية والاقتصادية وفساد الذمم والفوضى التي تسيطر على الساحة الرسمية العراقية دون رقيب أو حسيب، وضعف منظومة (عراقية أجهزة الأمن) المعنية بالتعامل الوطني مع العراقي دون النظر إلى (هويته) وتكريس سيطرة القوى السياسية (الدينية-الطائفية) على مفاصل الحياة اليومية في الشارع العراقي بالقوة والإكراه والضغط والـ(الفتاوى) وعبر انتخابات خضعت للضغط والتوجه الطائفي- القومي الذي فرض نفسه وتصوراته على الناس من خلال أوهام احتكار التمثيل الأحادي و توزيع غنائم (الانتخابات) على مفاصل الوزارات والمؤسسات العراقية وتحشيد الأنصار وجعل العمل فيها حكرا على (المؤيدين) لهذا الحزب أو ذاك ،عبر عملية المحاصصة-الطائفية من الأعلى إلى الأسفل، وبات العراقي يخضع لتمييز يقع في مقدمته اشتراطات هي في واقعها استنساخ فج لما عمد إليه النظام البائد في ربط المواطنين بعجلة حزبه من خلال احتكار فرص العمل والوظائف، وبذا يتم بعد كل الكوارث الاجتماعية التي عشناها طيلة ثلاثة عقود وأكثر العودة إلى إلغاء حق المواطنة ، وجعله حكرا على مَنْ يتحكم في مفاصل السلطة في مجتمع خرج للتو من جرائم الاستبداد والحروب المتواصلة والحصار.

باتت الأوضاع في العراق ساحة تتصارع فيها قوى متعددة من اجل مصالحها الفئوية الضيقة وتعبث بحياة ومصالح المواطن العراقي من خلال احتكار السلطة تحت أي مسمى كان وتدمر مكتسباته التي كان يمكن أن تتحصل له جراء سقوط النظام الفاشي من صحة وتعليم وبنى تحتية وخدمية وحقوق عصرية وإعادة تفعيل دور المجتمع المدني العراقي . لعلها صورة قاتمة لما جرى خلال هذه السنوات التي أعقبت سقوط النظام. ولكن ثمة صوراً أخرى أيضا في العراق .. فالعزلة تبددت والعراقي انفتح على ممارسات لا عهد له بها .. وأن ثمة حرية في القول والرأي ولا مساءلة للعراقي في ذلك ..ألا انه ما نفعهما له إذا كانت تحف به غربان الموت وأحزمتها الناسفة وقصاصها (الإلهي) وسياراته المفخخة في الشوارع أو الدراسة و العمل ويترافق ذلك مع تشديد قبضة مَنْ وصل إلى سلطة القرار في المحافظات بأجندة طائفية مقيتة ويعمل على تكريسها بتشدد للأكل من جرف وفسحة حرية المواطن العراقي. صحيح إن مداخيل الناس ارتفعت ولكن الغلاء ووصفات (البنك الدولي) أكلها.. صحيح إن لا أحد يسقط جنسية العراقي بعد اليوم.. ولكن ثمة أكثر من مليون عراقي هربوا من جحيم الجنسية ذاتها.. صحيح إن العراقي انتخب بحرية واستفتى أيضا .. ولكن كيف تم ذلك..؟ أوفق المصالح الاجتماعية . ؟ والرؤى والبرامج الانتخابية أم وفق تكريس توجهات الضمير الطائفي الذي ألبس للعراقي عنوة لإبراز ما يطلق عليه بـ" الأغلبية وحقوقها المضيعة المهضومة تاريخياً"..وآن أوان استردادها من العراقيين ذاتهم..صحيح كل ذلك وغيره.. فالوطن العراقي مفتوح على كل الاحتمالات، وصوره متنوعة-: أعراق، لهجات،أديان، مذاهب، ثقافات، مخلصون، فاسدون،مرتشون، قتلة فرحون، مقتولون مغدورون.. ومع هذا وذاك فالعراق اكبر من كل الصور.

ثمة من يدفع ببلادنا و بنا اليوم لأفدح الإخطار والدسائس والأضرار الإقليمية -الدولية وتأسيس نواة نظام سياسي- طائفي متشدد و يجب مواجهته وكشف الستار عنه و مقوماته وارتباطاته الفئوية، وهذا من مهمات القوى الوطنية العراقية الديمقراطية في أن تقدم برامج واقعية شفافة مرحلية قابلة للتنفيذ.. فالعراقي (أتخم) بالوعود البراقة والشعارات وسيقت فئات واسعة من العراقيين للتعبير عن ظلامات تاريخية غير مسؤولين عنها لتكريس ذلك سياسيا ونفعيا. ويقع آلآن الأمن والسلام الاجتماعي والخدمات اللائقة والقضاء على البطالة ومواجهة الفساد الوظيفي، في مركز اهتمام المواطن العراقي للخلاص من الأوضاع الراهنة ولبناء مجتمعه على طريق التنمية والرقي الحضاري الاقتصادي -الاجتماعي، فالدولة العراقية السابقة قد انهارت بكل مؤسساتها ولا بد من إعادة بناء الدولة الوطنية العراقية الحديثة على أسس تعتمد المواطنة والكفاءة والنزاهة والحقوق الإنسانية لإعادة عملية بناء الدولة العراقية من جديد.. بعد كل هذا الخراب وبعد كل هذا العذاب و الموت المجاني اليومي للعراقي.. لابد من فتح أفق جديد في العلاقات السياسية في العراق عبر تفعيل الحوار الوطني وإبراز المصالحة العراقية الوطنية الفعلية لا(الإعلامية والمهرجانية العشائرية)، فالإجراءات والبرامج التصالحية، والخطط الأمنية المبنية على الأجندة (العسكرية، الأمنية، البوليسية) فقط غير كافية لأن (المعضلة العراقية) في أسسها (سياسة-اجتماعية) ويتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات السريعة في طمأنة القوى والشرائح الاجتماعية العراقية التي ابتعدت عن العملية السياسية أو وقفت ضدها أو تسعى لعرقلتها لعوامل وتأثيرات وتصورات خاصة، وتفعيل خطاب اجتماعي سياسي جاد مسؤول من قبل الأطراف القابضة على السلطة حاليا، خطاب وفعل يضع كل العراقيين في منظومة الوطن الواحد والمصير المشترك، بعد أزمان الكبت والآلام والمعاناة وممارسة الظلم، وركام القمع والاضطهاد والتهميش والتشويه والتضليل والأكاذيب والشعارات الجوفاء، مستثنين في ذلك من يوغل وبإصرار بالدماء العراقية خدمة لأجندات داعمة خارجية وأفكار استبدادية ظلامية ، مع العمل على إعادة الخدمات وحلها بما ينسجم وثراء الوطن العراقي وقدراته الاقتصادية الهائلة وفي مقدمة ذلك مسألة الوقود والطاقة الكهربائية والنواحي الخدمية البسيطة الأخرى، وتفعيل الحريات المدنية بعيداً عن أجندات القوى والجهات الحاكمة وهي من ضرورات الحياة اليومية للبدء بخطوات تالية تؤمن للناس فرص العمل والعيش المناسب وهو طموح مشروع ويترافق ذلك في تجسيد الخطاب الوطني السلمي والنزع الفعلي لسلاح (الميليشيات) الخفية أو المتخفية، وتفعيل الإمكانات والفرص المادية النزيهة لخدمة العراقيين مع سيادة تكافؤ الفرص ومنع استخدام واحتكار(السلطة والدين والطائفة والمذهب والعرق) لتجسيد مجتمع متنوع متعدد مدني و لتحقيق رغبة العراقي وحريته في الاختيار على وفق البرنامج الانتخابي-الاجتماعي الذي تتجسد فيه المساواة الفعلية بين العراقيين على أسس المواطنة والهوية الوطنية العراقية الجامعة لا غيرها.

نبتة ناعمة تخترق صلابة الحجر

كاظم الواسطي

جرّبت المجتمعات العربية نمطاً محدداً لتغيير أنظمة الحكم، هو النمط الانقلابي (حزبي – عسكري) حيث تستأثر مجموعة عسكرية أو حزبية بحكم البلاد وتقوم بإقصاء ما قبلها ، وتدميره، بقوة السلاح، ثم تعمل على طرح شعارات جماهيرية زائفة تخفي وراءها حقيقة مصالحها الفئوية الضيقة ، وتشبثها بالسلطة وما توفره من "نَعَم" لا حدود أو سقف لها . ولأن الانقلابيين يعتقدون بأنهم الأحقَ في الحكم ، وبأنّ أيديولوجيتهم هي الصالحة ، دون غيرها ، لتنظيم حياة المجتمع ، وتسيير أمور البلاد ، فأنهم يتجاهلون ، ويغيّبون مطالب الآخرين ، ويحرمّون أفكارهم « الهدامة « التي تنتهك حرمة ما هو» حق تاريخي « لهم في الحكم والقيادة . لأن من لم يكن في دائرة الانقلاب أو تابع له ، هو حتما في دائرة الأعداء المتربصين في الظلام للانقضاضْ على موائد ثرائهم ، وعلى كراسي حكمهم الوثيره والشامخة بقوة صقورها المستعارة .

وفي ظل هذا الاعتقاد اليقيني المتزمّت ارتُكبت الفضائع والأهوال، بحق الجماعات والأفراد ، وتحولّت الشعوب إلى رهائن وأسرى في مناطق – أقفاص الانقلابيين الذين باتوا يقطرّون الحياة للملايين على وفق مبادئ الكفاف ، وسد الرمق ، لكي تسهل عملية إدخال فايروس التابع الخانع في عقولهم ونفوسهم . ويبدو أن مثل هؤلاء الطارئين لا يريدون النظر إلى ظواهر الحياة ، ودوافع وجود الكائنات على هذه الأرض التي يشترك الجميع ، بشر ، وحيوان ، ونبات ، في حق العيش عليها ، والتنعم بمصادر الحياة فيها ، بل أن أكثر ما يعنيهم هو رائحة المال المتكدس وراء كراسي الحكم ، ففقدوا الجزء المعني بروائح الحياة المشاعة للجميع في حواس شمهم المعتادة على رائحة المال ، وما لذّ من الطعام .

وتداخلت ، في ظل تلك الأنظمة ، منازع القبيلة ، والقرابة ، والدين، والقومية على حساب المواطنة ، والكفاءة ، والوطن . وتوزّعت الثروات ، والممتلكات ، وفرص الحياة المختلفة ، على أساس الولاء لتلك المنظومة المغلقة ، بالرغم من الاستخدامات اللغوية المفبركة في طمس واقع الحال الذي يعيشه المجتمع . لكن تسارع منجزات العصر في مجال تكنلوجيا الاتصالات ، وثورة المعلومات التي اجتاحت الحدود « الآمنة « لأنظمة السيادة « المطلقة « وأبقت أبواب الدول مشرعة لرياح التغيير ، وضعت تلك المنازع في مهب زلزال لم يُعرف بعد حجم قوته التغييرية القادمة ، على الرغم من شظاياه الأولية التي أطاحت بنظامي الحكم في تونس ، ومصر ، وما زالت تتنقل في أكثر من بلد عربي لإعمال التغيير فيها . ومنذ اليوم الذي سقطت فيه "القلعة الحصينة" لصدام ، والتي كانت محصّنة ضد منجزات التواصل بين الشعوب، ومحروسة بغيلان الترهيب والتخويف ، مدت القوى الكامنة في حصون المنطقة رؤوسها لتشهد طبيعة الصدمة التي تعرّض له حصن الحصون القريب ، وسارع رموزها من الحرس القديم بتوجيه مدافع غضبهم إلى ساحة الحصن المتداعي ، ليعلنوا لشعوبهم التي وجهت رؤوسها إلى هناك ، بأن ما يحدث في جوارهم مجرّد خراب ، وتدمير ، لا يستحق النظر إليه ، بل يجب تجنب أيّ مثيل له في حصونهم "الآمنة". ولكن أدوات التواصل الجديدة لا يُمنعها جدار ، أو حاجزٌ ، مهما كانت قوته ، مثلها مثل النبتة الصغيرة الناعمة التي تخترق صلابة الحجر لتخرج ، استجابة لنداء الحياة ، بأوراق خضراء تغيّر صورة المشهد الحجري . وهي تنتقل عبر الأثير لتلامس وتكشف خفايا الواقع في كل مكان على هذا الكوكب ، وتعمّق علاقات التواصل بين شعوبه التي أخذت تتوحد بلغة الصورة ، وتعيش معا حالة التأثير المشترك لحدث ما ، مهما تفاوت بعد المسافة بينها : أصبح ملايين البشر يشاهدون الحدث في زمن وقوعه . واليوم ، ليس بإمكان أيّ قوة أو سلطة انقلابية تحويل الناس إلى أحجار صمّاء في قلاعها التي تصدّعت من جميع الجهات ، مثلما ليس بُمقدور مجموعة معيّنة التخطيط لوحدها والقفز على السلطة خارج إرادة جمهور ارتبط بأدوات كشف الأسرار التي لا يمكن السيطرة على حركتهاً الأثيرية. وهاهي هذه الأدوات تنقل الخبر والمعلومة من داخل حصون المستبدين المولعين بالدسائس والأسرار ، وتعيد لنظر قاطنيها استحقاق ما تريد الاطلاع عليه من حولها ، وعنها ، في مرايا الآخرين ، بعد زوال غشاوة العمى الذي فُرض عليها . وها هو صدى تحطم جدران الحصون العربية يُسمع في كل مكان من العالم ، وأبطاله الشجعان شباب مسالم بغضبه المصنوع منْ ضوء الحرية .. هذا الضوء الذي يصهر ، اليوم ، معادن السلاح ، وذهب الكراسي ، ليزرع وردة في جبين الأوطان .

الخبز والحرية شعاراً للتظاهرات

مشاهد الاحتجاجات ترسخ ديمقراطية العراق في منطقة متغيرة

متابعة /المدى

فيما أصبَحت الاحتجاجاتُ الشعبية على الفساد وسوء الخدمات والدفاع عن الحريات العامة مَشهداً يومياً مُتكرراً أصدرت الحكومة العراقية الأحد تعليمات تؤكد ضمانَ حرية التعبير والنقد وتسيير التظاهرات وإقامة التجمعات في إطار سلمي بعيد عن استخدام القوة والعنف.

ونصّت التعليماتُ على ضرورة إبلاغ السلطات الرسمية بمثل هذه الفعاليات "لتسهيل ممارستها، وإيصال مطالبها المشروعة إلى الجهات المختصة، وتأمين حمايتها من العناصر الإرهابية والتخريبية"، بحسب ما أورَدَه المركز الوطني للإعلام التابع لمجلس الوزراء على موقعه الإلكتروني.

ونقل عن مصدر مسؤول أن التعليمات أكدت على إرسال الوفود الحكومية إلى حشود المتظاهرين "للقاء منظمات المجتمع المدني والنقابات الجماهيرية والقطاعية، للاستماع إلى مطالبها واستلام شكاواها وإحالتها إلى الجهات المعنية، بغية وضع الحلول والمعالجات المناسبة والعاجلة."

وأشار المصدر إلى صدور توجيهات لوزير المالية في شأن "فتح باب التعيينات، بغية تقليص حجم البطالة، وضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين" مضيفاً أن التعليمات تشدد أيضا على "ضرورة الظهور الإعلامي المكثف للوزراء" وتنظيم ندوات "لشرح المعوقات والإنجازات في العمل، على أسس الشفافية والواقعية، مع توخي الدقة والموضوعية في الحديث عن الفساد"، بحسب تعبيره.

وكانت تقارير وكالات الأنباء العالمية تضمّنت تفاصيلَ احتجاجات شهدتها العاصمة بغداد السبت الماضي والتي كان أبرزها تظاهرة للأرامل والأيتام المطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية .

وفي تغطيتها لهذه التطورات، قالت رويترز إن الاحتجاجات أصبحت "مسألة روتينية حيث ألهَمت المظاهرات في أنحاء العالم العربي العراقيين لتقديم مطالبهم بإنهاء الفساد أو تخفيف العجز في الكهرباء والغذاء." وأضاف التقرير أنه "على عكس الانتفاضات المناهضة للحكومات في أنحاء المنطقة كانت الاحتجاجات في العراق متفرقة ولم يطالب المتظاهرون عادةً بإطاحة الحكومة المنتَخبة."

ومن الجدير بالذكر ان التظاهرات في بغداد وغيرها من المحافظات لم تكتف برفع شعارات توفي الخدمات وحل مشكلة البطالة وانما رفعت شعارات تتعلق بالحفاظ على الحريات العامة التي تحاول بعض القوى الظلامية في مجالس المحافظات وقوى متنفذة في الحكومة والبرلمان خنقها أو تحجيمها وتهميشها تمهيدا، كما يقول ناشطون في مجال الدفاع عن الحريات العامة ، للانقضاض عليها .

وفي ردّه على سؤال لإذاعة العراق الحر بشأن ما إذا كان ممثلو الشعب يناقشون خلال اجتماعاتهم البرلمانية مشاهد الاحتجاجات اليومية المتكررة، قال عضو مجلس النواب العراقي محمود عثمان إن مطالب المحتجّين هي موضع اهتمام السلطتين التشريعية والتنفيذية "ولكن الاستجابة لها تجئ في وقت متأخر جداً"، بحسب تعبيره.

وفي هذا الصدد، أعرب عثمان عن اعتقاده بأن البرلمان، شأنه شأن الحكومة، كان "مقصّراً من هذه الناحية إذ كان ينبغي التركيز على حل مشاكل المواطنين وإنجاز الواجبات المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل منذ عدة سنوات بدلاً من الاهتمام بأمور ثانوية....."

وفي إطار المتابعات الإعلامية الغربية للاحتجاجات العراقية، نشرت صحيفة (شيكاغو تربيون) الأميركية الجمعة مقالا بعنوان (العراق يتقدّم الصف) بقلم فيليب آر. أوكونور استهلّه بالتساؤل عَمَّنْ كان يعتقد في أوائل عام ٢٠٠٧ حينما بلغ العنف أعلى مستوياته في العراق أن تتخطى بلاد الرافدين بقية العالم العربي في وقتٍ قريب بخليطٍ من الديمقراطية والاستقرار.

وبعد مقارنة للأوضاع في عدة دول عربية، يشير الكاتب إلى وجود "حكومة منتخَبة ديمقراطياً في العراق (رغم هشاشة الائتلاف الذي يمثل قاعدة عريضة) إلى جانب شعب يدعمُ إلى حد كبير الجهود المبذولة لاحتواء المتمَردين."

وجاء في المقال أن "التزام الغالبية العظمى من العراقيين بتخصيص المنافع العامة عبر الوسائل السلمية كان الهدف الرئيسي للتحالف في العراق على نحو ما أوضحَه آنذاك السفير الأميركي في بغدادَ رايان كروكر وقائد القوات متعددة الجنسيات الجنرال ديفيد بيتريوس في شهادة مشتركة أمام الكونغرس في أوائل ٢٠٠٧."

وفي تعبيره عن نظرة التفاؤل إزاء العراق الديمقراطي بالمقارنة مع الأوضاع العامة في المنطقة، يقول أوكونور إنه فيما كانت الاضطرابات تعمّ وسط القاهرة، على سبيل المثال، كان نحو ٤٠٠ شخص من العراق ودول أخرى يناقشون في مؤتمر بمدينة اسطنبول التركية تفاصيل خطة رئيسية طموحة لوزارة الكهرباء العراقية بكلفة ٨١ مليار دولار تُنفَذ على مدى عشرين عاما، مضيفاً أن العراق "يمضي قُدُماً على الطريق التي كنا نأمل جميعاً أن يسير عليها"، بحسب تعبيره.

تـضـامنـوا
مع حـمـلـة المدى (الحريات اولا)

وائل الجليحاوي
العراق

معكم لبناء عراق جديد

.....

صلاح الحر
دول أخرى

في العراق ولد القانون عند حمورابي وفيه مات القانون في دولة القانون

.....

صلاح محمد حافظ الساعدي

دول أخرى

معكم لان الحرية لا يعلى عليها أي شيء

.....

صلاح الساعدي
دول أخرى

أنا معكم لان الحرية لا يعلى عليها أي شيء

.....

إيمان الوائلي
العراق

لقد خلقنا الله أحـراراً عصيين على الظلم والفساد
نطالب بالحرية والعيش الكريم ..
بإرادتنا نحقق المستحيل
والخير قادم إن شاء الله

.....

احمد حمودي ماهود
العراق

أؤيد هذهِ المطالب وأساندها قلباً وقالبا ... تقديري

.....

د.سامي الحصناوي
دول أخرى

معكم يا أنبل الناس ،، والسخط على من دمر بغداد وثقافتها وفنها ،،وبغداد والبصرة وبابل لن تكون قندهار،، وبلاط الرشيد يبقى مفتوحا..

.....

فكتور
العراق

يوم الحساب قادم

.....

أسامة عبد الكريم
الولايات المتحدة

يجب أن تجمد أموال الفاسدين،

.....

عمر سحاب

العراق

معاً لبناء عراق مدني لا عراق القمع الفكري

.....

عمر
العراق

معا للحصول على حريتنا الفكرية التي نص عليها الدستور

.....

عراقي
العراق

إلى أين مجلس محافظة بغداد لقد انتخبناكم لكي تخدم أبناء بغداد وليس لتحسن حالتك وتبني أمجادك على أكتافنا انتبه نحن وضعناك بهذا المنصب ونحن نزيلك إلى كل بغدادي لديه الحق بالعيش بالحرية ونحن نطالب وهو الإنذار الأخير بعدم المساس بحرياتنا

.....

صلاح جاسم العراقي
دول أخرى

salahjasim@googlemail.com

كفى كفاكم سنحاسبكم قريبا

.....

صلاح الحر
دول أخرى

salahjasim@googlemail.com

الحرية لا تعني سلب الإنسان عقله وإرادته وإنسانيته فإن تناول الخمور يحول الإنسان إلى إنسان مسلوب العقل والإرادة والإنسانية . فهل تقبلون أن نكون مجتمعاً بدون إرادة وعقل وإنسانية .

.....

سناء اموري
عضو مجلس ادارة في نادي الصيح العراقي
دول أخرى

newiraqihouse@yahoo.com

لقد قدمنا الكثير من اجل الحرية ، لا حياة بدون الحرية.. (وضكنه الويل من اجلج يا حريه .. وميخطفوج مِنّه وانتي محميه)

.....

عراقى اصيل
العراق

yahoo.com@fo__sh٦٢

معكم للتخلص من سياسيي الصدفة متخلفي بغداد معكم من اجل الحرية

.....

علي المعموري
النجف الاشرف
العراق

yahoo.com@alinajaf١٩٨٥

أنا اعتقد أن أول خطوة على درب تخريب الدين وإضعاف تأثيره في النفوس هي محاولة فرضه على الناس بالقوة وهذا ما حدث في إيران وفي السعودية وما فعله مسؤولو بغداد يدل على جهلهم بالصيرورة التاريخية الاجتماعية في العراق وغربتهم عنه وعن طابع بغداد الكوزموبوليتي.

.....

العراقي

عوده
دول أخرى

salahjasim@googlemail.com

المشكلة ليست ببيع أو احتساء الخمور لا يوجد في السعودية أو إيران خمور ولكن يوجد فساد المشكلة في متخلفي الدين.

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2052) السنة الثامنة -الاربعاء (23) شباط 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كاريكاتير

بسام فرج

غصن الزيتون بديلٍ عن العنف

■ حسام مصطفى

أعلنت الحكومة العراقية على لسان ناطقها الرسمي علي الدباغ " أن مجلس الوزراء بحث في جلسته اليوم "الثلاثاء" الأحداث الجارية في ليبيا وبعض الدول العربية والتظاهرات ، مؤكدا على ضرورة أن تستمع الحكومات العربية إلى شعوبها كما تطالب الشعوب العربية بالمحافظة على الممتلكات وعدم الإضرار بها "رسالة طمأنة للمتظاهرين العراقيين يوم الجمعة، والحكومة التي تنصح غيرها سيكون من الجدير بها أن تلتزم وتطبق نصائحها على نفسها وهذا ما نعتقد انه سيحصل، من جانب المتظاهرين فقد أعلنوا أكثر من مرّة عبر بيانات ووسائل إعلام مختلفة أنهم سينظمون تظاهرات سلمية، وطالبوا أن تقوم قوات الأمن العراقي بحمايتهم، وأنهم سيتعاونون مع هذه القوات إلى أقصى الحدود، إذن نحن أمام طرفين يدرك كلا منهم واجبه والعمل الذي يتوجب أن يقوم به ، وهما طرفان يعيان الحمل الثقيل والجهد الذي ينبغي أن يبذل لإخراج عرض سياسي جماهيري عراقي من طراز رفيع في تحضره وحساسيته لمعطيات الواقع العراقي والمشكلات التي يمكن أن تنتج إزاء أي إخلال بمعادلة العمل السلمي من اجل الإصلاح الحقيقي على كل المستويات.

لقد قلناها وسنظل نقولها دوما .. احذروا من المتسللين إلى التظاهرات ... احذروا من المندسين داخل المؤسسة الأمنية ... احذروا خباثة القاعدة وطرقها الشيطانية في التواجد.

المؤكد لدينا أن القوات الأمنية أثبتت جدارة في أكثر من موقعة وفي أكثر من مناسبة ، وقدمت أداءً مهنيا عاليا، والدليل سلامة الملايين من العراقيين أثناء الزيارة إلى كربلاء المقدسة. إن قوات الأمن عليها أن تثبت مرّة أخرى قوتها ومهنيتها وعدم تعرضها للجماهير التي ستخرج عن صمتها يوم ٢٥ شباط للمطالبة بحقوقها المهدورة، ومطالبها بالضرب بيد من حديد لمافيات الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، والدعوة الصريحة بحماية الحريات الشخصية التي تتعرض للهدر يوميا على أيادي فرسان مجالس المحافظات بدعم قوى سياسية مشاركة في العملية السياسية من اجل بناء العراق الديمقراطي الجديد!!

أن أي نوع من العنف الذي من المحتمل أن تتعرض له التظاهرات يوم الجمعة ، سيعرض مصداقية الحكومة العراقية للخلل والشك ، كما أنها، لو حدث هذا فعلا ، سينطبق عليها المثل " اذا كان بيتك من زجاج فلا ترمي الناس بحجر".

نداؤنا موجه إلى الطرفين أن يلتزما بالوعود التي قطعوها لأنفسهم ولغيرهم لكي نعطي دائما أنموذجا حضاريا حقيقيا عن إعلاننا المستمر بأننا شعب متحضر وان لدينا حكومة ديمقراطية حقيقية وان خيمتنا جميعا هو الدستور الذي يعطي الجمهور حق وحرية التظاهر وإبداء الرأي بصورة سلمية.

هيومن رايتس تحذر من المساس بالحريات المدنية في العراق

بغداد / ا.ف.ب

أشارت هيومان رايتس ووتش إلى أنه بعد ثماني سنوات من التغيير فالحياة في العراق تتدهور بالنسبة إلى النساء والأقليات بينما الصحافيون والمحتجزون يواجهون انتهاكات حقوقية جسيمة وحيث يقف العراق اليوم على مفترق الطرق – إما أن يتبنى مبادئ إجراءات التقاضي السليمة وحقوق الإنسان وإلا فهو في خطر.

وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إن حقوق المواطنين الأكثر استضعافاً وعرضة للخطر لا سيما النساء والمحتجزين يتم انتهاكها بشكل متكرر مع الإفلات من العقاب. وأشار إلى أن هيومن رايتس ووتش أجرت بحوثها في سبع مدن في شتى أنحاء العراق أثناء عام ٢٠١٠ وانتهت إلى أنه مع استمرار العنف والجريمة في العراق فإن انتهاكات حقوق الإنسان تقع بوفرة.

ودعا التقرير الذي جاء تحت عنوان "عند مفترق الطرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الغزو بقيادة الولايات المتحدة" في ١٠٢ صفحة، الحكومة إلى حماية حقوق الجماعات والفئات المستضعفة وإلى تعديل قانون العقوبات وجميع القوانين الأخرى التي تميز ضد النساء وتخرق الحق في حرية التعبير. وطالب بغداد بفتح تحقيقات نزيهة ومستقلة في جميع مزاعم الإساءات بحق المحتجزين والأقليات والصحافيين.

وأشارت المنظمة إلى أن منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاه من فوضى أدى إلى تكبد المدنيين العراقيين خسائر فادحة. تدهور الوضع الأمني أدى إلى عودة بعض ممارسات العدالة التقليدية والتطرف السياسي المدفوع بتوجهات دينية ما كان له أثر سلبي على حقوق النساء داخل البيت وخارجه.

وأضافت ان الميليشيات روجت لأفكار كراهية المرأة واستهدفت النساء والفتيات بالاغتيالات والترهيب لإبعادهن عن المشاركة في الحياة العامة. وقالت انه بشكل متزايد تتعرض النساء والفتيات للوقوع ضحايا في بيوتهن نفسها بسبب جملة من التعديات المتصورة للمرأة على شرف الأسرة أو المجتمع حيث تنتشر ظاهرة الإتجار بالنساء والفتيات داخل وخارج العراق لأغراض الاستغلال الجنسي.

وقال جو ستورك "تحملت النساء والفتيات العراقيات أكبر الأعباء في هذا النزاع وما تلاه من انعدام للأمان".

وأشارت المنظمة إلى أنه رغم التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية منذ عام ٢٠٠٨ ما أدى إلى انخفاض معدلات قتل العاملين في الإعلام إلا أن الصحافة مهنة خطرة في العراق بعد ما قام متطرفون ومعتدون مجهولون بقتل صحافيين وتفجير مقارهم ومكاتبهم. وتزايد تعرض الصحافيين للمضايقات والترهيب والتهديد والاحتجاز والاعتداءات من قبل قوات الأمن التابعة للمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية كما يسارع المسؤولون الحكوميون بمقاضاة الصحافيين ومطبوعاتهم إذا كتبوا عنهم موضوعات انتقادية. وقال جو ستورك "مع مشاهدة ما حدث في شوارع مصر وتونس، على الحكومة العراقية أن تتخذ خطوات ملموسة من أجل حماية حرية التعبير".

وأشارت المنظمة الى أن المحققين العراقيين لجأوا بشكل ممنهج إلى الإساءة للمحتجزين بغض النظر عن طائفتهم وفي العادة يسيئون إليهم لانتزاع الاعترافات. وقالت إنه رغم معرفة وجود خطر التعذيب الواضح فإن السلطات الأميركية أحالت آلاف المحتجزين العراقيين إلى الحبس طرف السلطات العراقية التي استمرت في ممارسة التعذيب القائم منذ عصر صدام حسين وقوات التحالف من بعده.

وأشارت المنظمة إلى أنه بينما أصدرت الحكومة قوانين لحماية بعض جماعاتها المُهمشة وفي بعض الحالات بادرت بفتح برامج مساعدات مهمة فإنها ما زالت تخفق في حماية بعض أضعف الفئات من المواطنين العراقيين والأشخاص النازحون داخلياً والأقليات وأصحاب الإعاقات من بين الأكثر عرضة للخطر حيث إن الكثير من المساعدات الحكومية وبرامج الحماية لا تعمل بكامل طاقتها أو غير كافية لبلوغ أكثر من يحتاجون إليها.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن هناك أكثر من ١,٥ مليون عراقي فرّوا من أحيائهم السكنية مع تمزيق العنف الطائفي لتجمعاتهم السكنية في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والآلاف من النازحين داخلياً يعيشون حالياً في بنايات مهجورة استوطنوها دون توفر الضروريات الأساسية لديهم مثل المياه النظيفة والكهرباء والصرف الصحي على حد قول هيومن رايتس ووتش.

وأوضحت ان الجماعات المسلحة التي تتبنى الأفكار المتطرفة فقامت بتنفيذ هجمات على الأقليات أدت إلى ضرر بالغ لحق بجماعات من السكان الأصليين في العراق وأجبرت الآلاف على الفرار إلى خارج البلاد دون نية إلى العودة حيث أخفقت الحكومة أيضاً في وقف الهجمات التي استهدفت الصابئة المندائيين والمسيحيين والأزديين بالإضافة إلى جماعات أخرى.

واكتشفت هيومن رايتس ووتش أن الآلاف ممن بُترت أطرافهم والجرحى خلال سنوات النزاع المسلح وجدوا أنفسهم وقد تحولوا إلى هامش المجتمع غير قادرين على العثور على عمل أو الحصول على رعاية طبية ملائمة أو حتى الحصول على أطراف صناعية جديدة ومقاعد متحركة.

وقال جو ستورك "مستقبل العراق كمجتمع ديمقراطي يعتمد على احترام حقوق الإنسان الأساسية سوف يستند إلى حد كبير على ما إذا كانت السلطات العراقية ستدافع بالشكل الكافي عن هذه الحقوق" . وأضاف "حتى تعمل على تحقيق هذا على السلطات العراقية تشكيل نظام عدالة جنائية موثوق يفي بالمعايير الدولية الخاصة بالتعذيب وحرية التعبير والعنف ضد المرأة وغيرها من الجماعات المستضعفة في المجتمع العراقي.